أزمة النفط تربك الحسابات السعودية

لذا، ومع الاضطرابات التي واجهت هذا القطاع، بدا الانكماش طاغيًا على المشهد الاقتصادي، ما فتح باب التساؤلات حول جدوى الخطط والأنشطة غير النفطية التي راهنت عليها الرياض لسنوات.

وتنعكس هذه الضغوط على المالية العامة، إذ قدّرت الحكومة السعودية في ميزانية عام 2026 الإيرادات بنحو1.14 تريليون ريال، مقابل نفقات تبلغ 1.31 تريليون ريال.

موقع سيمافور سلط الضوء على هذه النقطة، وذكر أنّ الاقتصاد السعودي تأثر بتراجع إنتاج النفط خلال الربع الثاني من العام، ولم يكن نمو القطاعات غير النفطية كافيًا لتعويض هذا الانخفاض.

هذا التراجع لا ينفصل عن الاضطرابات الإقليمية التي تضغط على قطاع الطاقة.

التوترات التي شهدها مضيق هرمز خلال الأشهر الماضية، إلى جانب تقييد حركة الملاحة في البحر الأحمر ردًا على العدوان والحصار السعودي على اليمن ، فرضت تحديات إضافية على تجارة الطاقة ، وأبقت صادرات الخام أمام مخاطر جيوسياسية متزايدة..

في مقابل هذا المشهد، تُواصل الحكومة السعودية الإنفاق بمعدلات مرتفعة على مشاريع ضخمة تتطلب تدفقات مالية مستقرة.

وبين الخطاب الرسمي عن اقتصاد متنوع، والمؤشرات المرتبطة بالنفط، تتسع علامات الاستفهام حول قدرة الرياض على تجاوز هذا الاعتماد.